



تقرير المؤسسة الفلسطينية لحقوق الإنسان (شاهد)

لعام ٢٠١٧

حول حقوق اللاجئين الفلسطينيين في لبنان

الملخص التنفيذي

الملخص التنفيذي ٢٠١٧

مقدمة:

شهد عام ٢٠١٧ تراجعاً إضافياً في احترام حقوق اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، ولم تف الحكومة اللبنانية بالتزاماتها الدولية تجاه حقوق اللاجئين الفلسطينيين، لا سيما الحق في التملك، والحق في العمل والحق في توسيع مساحة المخيمات بما يتناسب مع الزيادة السكانية. كما تم تسجيل تراجع كبير في مستوى ونوعية الخدمات التي تقدمها منظمة الأونروا الدولية، وأضافت التهديدات الأميركية بوقف الدعم لوكالة الأونروا قلقاً شديداً لدى مجتمع اللاجئين الفلسطينيين، ولدى الدولة اللبنانية نفسها. وسجل التقرير ازدياد جولات العنف في المخيمات الفلسطينية التي أودت بحياة ٢٤ شخص، فضلاً عن عشرات الجرحى والأضرار المادية. وقد سجل التقرير رسداً دقيقاً لأوضاع اللاجئين الفلسطينيين في لبنان على مختلف المستويات، على مستوى الدولة اللبنانية وحقوق الفلسطينيين، على مستوى وكالة الأونروا وحقوق الفلسطينيين، على مستوى الحكم المحلي للمخيمات. وينقسم التقرير إلى عدة محاور وهي:

١- الدولة اللبنانية وحقوق الإنسان الفلسطيني في لبنان:

على الساحة اللبنانية صدرت وثيقة عن لجنة الحوار اللبناني الفلسطيني التابعة لمجلس الوزراء، تضمنت بنوداً من شأنها، فيما لو طبقت، تحسين الوضع الإنساني للاجئين الفلسطينيين في لبنان من خلال إعطائهم حقوقهم المدنية والاقتصادية والاجتماعية، وقد تم العمل بإحدى توصيات الوثيقة ألا وهي التعداد السكاني العام للاجئين الفلسطينيين الذي أظهر أن ١٧٤٤٢٢ لاجئاً فلسطينياً يعيشون في ١٢ مخيماً و ١٥٦ تجمعاً في خمس محافظات لبنانية.

وعلى الرغم من أهمية هذا التعداد إلا أن (شاهد) لا ترى بأن نتائج التعداد سينعكس إيجاباً على مستوى الحقوق في المدى المنظور أو حتى المتوسط، لأن التعقيدات تجاه منح الحقوق للفلسطينيين أكبر من قضية أرقام، فعلى مستوى حق التملك العقاري، مثلاً، ورغم المساهمة الإيجابية الفلسطينية في هذا الموضوع إلا أنه لا يوجد مناخ إيجابي يسمح بحق التملك. هذا المناخ تراكمي، مرتبط بظروف ثقافية وتاريخية يصعب تجاوزها بسهولة.

هذا الانخفاض الملحوظ في عدد اللاجئين الفلسطينيين، حسب التعداد السكاني، من حوالي ٥٠٠ ألف نسمة إلى ١٧٤٤٢٢ يعود بشكل رئيسي إلى أن اللاجئين الفلسطينيين يحاول البحث عن الكرامة الإنسانية في مكان آخر غير لبنان، وتكون الهجرة أحد أهم الوسائل للوصول لهذا الهدف. ورغم أن هجرة اللاجئين الفلسطينيين تتم بهدوء وبعيدا عن الأضواء، إلا أن (شاهد) سجلت ازدياد ملحوظ وعلني في موضوع الهجرة.

٢- منظمة الأونروا:

بالنسبة لوكالة الأونروا فقد أعلن السيد كرينيول خلال عام ٢٠١٧ عن عجز بقيمة ٦١ مليون دولار مما أدى إلى استمرار الأونروا بسياستها **التشفية** المتمثلة بتقليص الخدمات المقدمة للاجئين. وهذا العجز يشكل خطورة على استمرارية تقديم خدمات الأونروا لا سيما في قطاع التعليم.

أما في **قسم الصحة** فإن عقود الأونروا مع المستشفيات الخاصة والحكومية غير واضحة لعموم اللاجئين، وإن عدد مشرفي الصحة من الأطباء في المناطق غير كاف، كما أن الأونروا تتصل من تحمل المسؤولية تجاه حالات الحروق والتي تتطلب مستشفيات متخصصة، إضافة إلى مرضى السرطان. هذا يضاف إلى المشكلة المزمنة في قيمة المساهمة الضئيلة للأونروا في عملية استشفاء اللاجئين بشكل عام.

كما لوحظ خلال العام ٢٠١٧ أن الأونروا ما زالت مستمرة في **تخفيض عدد الموظفين** في مختلف الأقسام، وخصوصاً بعد أن سمحت لموظفيها بالاستقالة المبكرة وتجميد الكثير من الوظائف الحيوية والمهمة. أما آلية التوظيف فهي حسب قوائم الروستر للذين فازوا في الامتحانات الخطية وإبداء إمامهم الجيد باستخدام الحاسوب. ثمة ملاحظات كبيرة على آلية عمل الروستر نفسه، وما يترافق من عدم شفافية.

أما بالنسبة لبرنامج ترميم و تأهيل المنازل في المخيمات، فإنه لا يلحظ في أحسن حالاته ما يزيد عن نسبة ١٥٪ من مجموع المنازل التي تحتاج إلى إعادة إعمار أو تأهيل. أما بخصوص مشاريع البنية التحتية إن معظم ما تم تنفيذه من مشاريع تشوبها الكثير من العيوب، و الأونروا لا توظف سوى عدد قليل جداً من المهندسين ولا تتابع الأعمال بشكل صحيح.

وتشوب برنامج الإغاثة الكثير من العيوب حيث أنه لم تراعى الظروف الإنسانية والاقتصادية وقلة فرص العمل للاجئين الفلسطينيين في لبنان، وكان الهدف منه إخراج العديد من العائلات المستفيدة سابقاً والتي لا تنطبق عليها معايير الفقر الشديد كي يتم إدراج عائلات جديدة مكانهم.

أما فيما يخص المنح الجامعية فقد تغيرت الآليات المعتمدة في تقديمها عدة مرات، وانخفض عدد المنح تدريجياً، وهذا العام لم تتمكن الأونروا من تقديم سوى ١٤ منحة فقط، وهذا بعد عودتها للآلية القديمة بسقف ٥ سنوات دراسية وبسقف لا يتجاوز ٦٠٠٠ دولار سنوياً. بالرغم من نجاح بين ١٠٠٠ و ١٢٠٠ طالب تقريباً كل عام من اللاجئين الفلسطينيين في الشهادات الثانوية اللبنانية بجميع فروعها، إلا أن عدد المنح المقدمة ضئيل للغاية.

وبعد مرور ١٠ سنوات على أزمة مخيم نهر البارد، لا يزال حوالي ٤٠٪ من سكان المخيم بلا منازل بسبب التأخر في إعادة إعمار منازلهم، حتى الآن يضطر حوالي ١٤٤٠ عائلة للعيش إما في بيوت مستأجرة، أو في كراجات على نفقتهم الخاصة بعد توقف الأونروا بشكل مفاجئ عن دفع بدل الإيجار لهم منذ العام ٢٠١٦ تحت مبرر العجز في موازنتها. كما أوقفت الأونروا برنامج الطوارئ الذي كان مطبقاً على سكان المخيم منذ العام ٢٠٠٧، وتوقعت الأونروا أن تنتهي من إعمار المخيم في نهاية العام ٢٠٢١.

٣- التجمعات الفلسطينية في لبنان:

تواجه عدد من التجمعات الفلسطينية تداخل الكثير من الأملاك الخاصة والمقامة عليها منازل للاجئين مع أراضي التجمع المملوكة للبلديات أو الأراضي الأميرية أو أراضي المشاع، وبالتالي أصبح الكثير من ملاك العقارات التابعة للتجمعات يطالبون باسترداد عقاراتهم واللجوء إلى القضاء في ذلك.

كما أن مشكلة مرور بعض الشوارع الرئيسية في بعض التجمعات الفلسطينية (تجمع الشبريحا وجل البحر كنماذج) في تجمعات منطقة صور سيزيل من طريقه عشرات المنازل، وما زال هذا الموضوع معلقاً بلا حلول جذرية، وقد تم طرح حلول مجتزأة تقضي بتعويضات بمبالغ قليلة لا تمكن هذه العائلات من شراء أو إعادة إعمار منازل جديدة.

٤- المرأة الفلسطينية اللاجئة في لبنان: تحديات مضاعفة وخيارات محدودة

المرأة الفلسطينية في لبنان شريكة مع الرجل في الآلام والأمل، فصعوبة العيش وظروف التهميش تطال المرأة والرجل على حد سواء. والمرأة الفلسطينية تعاني كونها امرأة تحتاج لرعاية خاصة وكونها لاجئة تعيش في لبنان. ففي لبنان يعيش اللاجئون الفلسطينيون واقع مريع متمثل بالفقر والبطالة والحرمان من الحقوق المدنية والاجتماعية والاقتصادية وفقاً للقوانين اللبنانية، ومنها قانون العمل الذي يحرم اللاجئات من العمل في العديد من المهن كالتب والصيدلة والهندسة بالرغم من المؤهلات التي يملكنها، وغيرها من المهن الحرة، وكذلك بالنسبة لقانون التملك رقم ٢٠٠١/٢٩٦ الذي يحرم اللاجئة الفلسطينية من تملك العقارات، والقانون اللبناني الذي يحرم المرأة اللبنانية المتزوجة من لاجئ فلسطيني من منح جنسيتها لأطفالها، وغيرها من القوانين التي تحرم اللاجئ الفلسطيني من حقوقهم بذريعة رفض التوطين، وهذه القوانين تجعل اللاجئات يشعرن بالتهميش وعدم الانتماء للمجتمع اللبناني ويحول دون القدرة على تنمية قدراتهن والمشاركة في الإنتاج وتحقيق النجاح وإثبات الذات.

إن هذه الانتهاكات التي تقوم بها الدولة اللبنانية تتعارض مع التزامات لبنان الدولية الخاصة باللاجئين، ومع اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (السيداو)

٥- الطفل الفلسطيني في لبنان، بين مرارة الجوع وحقوق الطفل

يشكل الأطفال الذين لا تتجاوز أعمارهم عن ١٩ سنة ٩,٧٣٪ من عدد اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، وفقاً لما جاء في التعداد السكاني العام، تعيش هذه الشريحة الكبيرة من اللاجئين واقعاً مأساوياً يحد من قدرتهم على بناء مستقبلهم، بدءاً من تدني المستوى المعيشي للاجئين الفلسطينيين وارتفاع معدل الفقر، فيصعب تأمين الغذاء والحاجات الأساسية للأطفال، وتدفعهم إلى التفتيش عن عمل في سن مبكر للمساعدة على إعالة باقي أفراد الأسرة، فيعمل قسم كبير منهم في بيع الخردة، وآخرون في مهن لا تتناسب مع بنية جسد الضعيفة ويتعرضون فيها إلى شتى أنواع الإستهلال. لذلك لوحظ ارتفاع نسبة التسرب المدرسي بالإضافة إلى عدم اندفاع الأطفال الفلسطينيين إلى تلقي العلم وذلك لأن اللاجئين الفلسطينيين في لبنان ممنوعون من ممارسة ما يزيد عن ٧٢ مهنة. كما لا يجد الطفل الفلسطيني مساحة للترفيه واللعب داخل المخيمات فيلجؤون للعب في شوارع ضيقة ذات بنى تحتية سيئة تعرضهم لخطر يهدد حياتهم، فضلاً عن غياب الأمن الاجتماعي والاستقرار داخل المخيمات مما يحرمهم من العيش في ظل بيئة آمنة.

إن هذه الانتهاكات التي تتعرض لها الطفولة الفلسطينية في مخيمات لبنان تتعارض بشكل واضح مع التزامات لبنان الدولية ذات الصلة بحقوق الطفل، ومع التوصيات الصادرة منها ضمن آليات الاستعراض الدوري الشامل عام ٢٠١٥ وقد قامت منظمة اليونيسيف بجهد ملحوظ خلال سنة ٢٠١٧ لدعم الأطفال في المخيمات، إلا أن هناك ضرورة وحاجة ماسة لزيادة الدعم وتوسيع هذه البرامج. أما الأونروا فإن الخدمات التي تقدمها للأطفال ليست كاملة في جوانبها، كما أنها ليست نوعية في جوانب أخرى.

٦- اللاجئون الفلسطينيون من سوريا:

لا يزال اللاجئون الفلسطينيون من سوريا إلى لبنان يخضعون لإجراءات وقيود مشددة لا سيما على حقهم في الإقامة وحركة انتقالهم أو حقهم في العمل، فلا يسمح لهم بالدخول إلى معظم المخيمات التي يتولى الجيش اللبناني الإشراف عليها بدون حصولهم على تصاريح من مخابرات الجيش، والتي تربط منحهم التصاريح بضرورة حصول هذا اللاجئ على إقامة سارية المفعول وفرض رسوم مالية على تجديد هذه الإقامة.

٧- مؤسسات الدولة اللبنانية والعلاقة مع اللاجئ الفلسطيني:

يتولى الجيش اللبناني منذ سنوات ضبط الأمن في معظم المخيمات الفلسطينية في لبنان وذلك من خلال نقاط مراقبة تحيط بتلك المخيمات من الخارج، فضلاً عن وضع نقاط تفتيش ثابتة على مداخل تلك المخيمات مهمتها التأكد من هويات الداخلين والمغادرين للمخيم، كما تصدر مخابرات الجيش اللبناني تصاريح دخول اللاجئين الفلسطينيين من سوريا إلى المخيمات الفلسطينية في لبنان وتجديد هذه التصاريح بشكل دوري، فضلاً عن التدقيق في حمولة السيارات خصوصاً سيارات نقل البضائع وغيرها.

يتخذ الجيش اللبناني إجراءات مشددة على مداخل المخيمات، تعيق حياة الناس بشكل عام وتشكل معاناة إضافية لهم. وتقول مصادر الجيش أن هذه الإجراءات الأمنية المشددة هي لحماية المخيم من المطلوبين والإرهابيين، لكن تطال هذه الإجراءات سكان المخيم ككلهم وليس هؤلاء المطلوبين. وكانت (شاهد) قد طالبت في أكثر من مناسبة بأئسنة هذه الإجراءات بما يحقق للجيش هدفه في تحقيق الأمن وبما يحافظ على الكرامة الإنسانية لسكان المخيمات.

على الرغم من التحسن الكبير على أداء مديرية الشؤون السياسية واللاجئين الفلسطينيين في لبنان في إنجاز المعاملات المطلوبة للاجئين الفلسطينيين في لبنان، خصوصاً بعد استخدام تقنيات الحاسوب في حفظ بيانات الأفراد والعائلات، وبعد تسهيل تقديم طلبات الحصول على المستندات من خلال Liban Post والمخاتير، إلا أنه ما زالت هناك مجموعة من التعقيدات تحتاج إلى إيجاد حلول جذرية بخصوصها، ومنها المعاملات التي لم يتم البت بها في السنوات التي لم يكن للمديرية مديراً أصيلاً وما زالت بلا حلول، ومنح اللاجئة الفلسطينية من سوريا والمتزوجة من لاجئ فلسطيني من لبنان بطاقة هوية صادرة من المديرية، والترابي في تحديد وقت محدد لاستصدار بطاقات هوية بيرومترية.

كما أن مديرية الأمن العام في لبنان تقدم خدمات للاجئين الفلسطينيين، من استصدار وثائق سفر الخاصة باللاجئين

الفلسطينيين في لبنان ومنح فاقدى الأوراق الثبوتية من اللاجئين. إلا أن هناك بعض الملاحظات على عمل المديرية منها تأخير الموقوفين لدى المديرية، وفرض قيود مشددة على حركة اللاجئين الفلسطينيين من سوريا إلى لبنان، والإصرار على ترحيل الكثير من أولاد اللاجئات الفلسطينيات المتزوجات من جنسيات أجنبية أو عربية أخرى، وعدم تسوية أمور الكثير من النازحين الفلسطينيين من سوريا والذين اضطروا إلى دخول لبنان من معابر غير شرعية.

٨- التوترات الأمنية داخل المخيمات خلال العام 2017

سجلت المؤسسة الفلسطينية لحقوق الإنسان (شاهد) ازدياداً ملحوظاً في التوترات الأمنية، مقارنةً بعام ٢٠١٦، وأهم مؤشر في ذلك هو زيادة عدد القتلى نتيجة هذه التوترات. وقد وثقت (شاهد) ٢٤ قتيلاً خلال عام ٢٠١٧، فيما تم توثيق أسماء ١٥ قتيلاً خلال عام ٢٠١٥، وأسماء ١٠ قتلى خلال عام ٢٠١٦. ولا تزال المخيمات الفلسطينية بحاجة إلى مرجعية سياسية يتم اختيارها بطريقة ديمقراطية تكسب ثقة السكان وتكون قادرة على التعامل مع كل التحديات، السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية.

التوصيات:

وفي خلاصة التقرير السنوي لعام ٢٠١٧ أوصت المؤسسة الفلسطينية لحقوق الإنسان (شاهد) بما يلي:

المجتمع الدولي

إن القضية الفلسطينية ومعاناة الشعب الفلسطيني هما نتاج تقصير دولي كبير أسهم في نشوء دولة الاحتلال الإسرائيلي وإعطائها الغطاء السياسي والقانوني، ومنحها صفة دولة في الأمم المتحدة، ثم غض الطرف عن الآثار الناجمة عن كل ذلك. ثم استمر لأكثر من 69 في تكريس قضية اللاجئين الفلسطينيين دون حل عادل يتناسب مع القانون الدولي العام، ودون تكرار لمعاناتهم الطويلة. إن المجتمع الدولي يتحمل المسؤولية الأكبر حيال القضية الفلسطينية عموماً، وقضية اللاجئين خصوصاً. ولا بد أن يفي المجتمع الدولي بالأمور الآتية:

- أن يطبق القوانين الدولية المرتبطة بالقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان.
- أن يضغط على دولة الاحتلال لإلزامه بتطبيق القرارات الدولية ذات الصلة بالقضية الفلسطينية، ولا سيما حق عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى مدنهم وقراهم.
- أن يجعل موازنة الأونروا جزءاً من موازنة الأمم المتحدة، وألا تكون الموازنة قائمة على إسهامات الدول الطوعية، ما يجعل الأمر مرتبباً بمصالح الدول، لا بالتزامات دولية محددة، كي تفي وكالة الأونروا بالتزاماتها تجاه اللاجئين وحاجاتهم المتصاعدة.
- أن تتحمل الجمعية العامة في الأمم المتحدة مسؤولية استمرار عمل الأونروا كونها الجهة التي أنشأت الأونروا عام ١٩٤٩ وفق القرار ٣٠٢. وأن تعمل على جعل موازنة الأونروا جزءاً من موازنتها، لعدم السماح بتحويلها إلى ورقة ضغط بيد الدول المانحة لتحقيق مصالح سياسية.
- رفض الأصوات المطالبة بحل وكالة الأونروا التزاماً بقرار (٣٠٢) الصادر عن الجمعية العامة والذي يقضي بممارسة الأونروا عملها في غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين حتى إيجاد حل عادل لقضيتهم.
- على الاتحاد الأوروبي وجامعة الدول العربية والمنظمات الإقليمية الأخرى التدخل الفوري والضغط على الإدارة الأمريكية لحثها على التراجع عن قرار اعتبار القدس عاصمة لدولة «إسرائيل» ونقل السفارة إليها، والتراجع عن تعليق التزاماتها المالية عن وكالة غوث اللاجئين الفلسطينيين «الأونروا».

وكالة الأونروا

- نتمسك نحن اللاجئين الفلسطينيين بمنظمة الأونروا ونشيد بدورها إطلاق حملة «الكرامة لا تقدر بثمن»، وهو موقف أصيل يستدعي عدم الحيادية تجاه المطالبة بإحقاق الحقوق للاجئين الفلسطينيين والقضية الفلسطينية.
- على الأونروا مضاعفة جهودها من أجل تأمين التمويل الكاف لتغطية احتياجات اللاجئين الفلسطينيين والتحرك السريع مع الدول المانحة والدول الأعضاء في الجمعية العامة وإبراز مدى خطورة القرار الأمريكي على حياة أكثر من ٥ مليون لاجئ فلسطيني.
- وضع آليات مراقبة شفافة لمشاريع البنى التحتية والترميم وإعادة الإعمار بما يرشد الإنفاق العام.
- ضرورة إنهاء ملف مخيم نهر البارد من حيث إنجاز جميع الرزم وتوفير جميع احتياجات أهالي المخيم لحين عودتهم إلى منازلهم.
- ضرورة زيادة المنح الجامعية بما يتناسب مع أعداد الطلاب الناجحين كل عام.
- ضرورة تقديم مساعدات دورية للاجئين الفلسطينيين من سوريا إلى لبنان، وعدم وقف هذه المساعدات تحت أي ذريعة.
- ضرورة تفعيل قسم الحماية القانونية وتوسيع عمله ليقدم الحماية القانونية اللازمة للاجئين في كافة المجالات.
- زيادة الخدمات للاجئين الفلسطينيين وتحسينها في جميع القطاعات، لا سيما قطاع الصحة والتعليم.

الدولة اللبنانية

- أن تقوم الدولة اللبنانية بتعديل كافة القوانين والقرارات التي تنتهك بمضمونها حقوق الإنسان الفلسطيني وذلك التزاماً بأحكام الشريعة الدولية لحقوق الإنسان.
- التطبيق العملي للقضايا المطروحة في الوثيقة التي صدرت عن "مجموعة العمل حول قضايا اللاجئين الفلسطينيين في لبنان" التي أعلن عنها رسمياً خلال حفل أقيم في ٢٠١٧/٧/٢٠ في السراي الحكومية.
- أن تعمل الدولة اللبنانية على ملاحقة السماسرة المسؤولين عن تنظيم رحلات الهجرة غير الشرعية.
- تسوية أوضاع اللاجئين الفلسطينيين القادمين من سوريا تسوية قانونية تنسجم مع أحكام القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، باعتبارهم لاجئين وليسوا وافدين عرب، وعدم فرض أي قيود على حركة تنقلهم.
- إصدار بطاقة هوية ممغنطة بما يتطابق مع المعايير الدولية.
- ضرورة معالجة الآثار الناجمة عن قانون التملك ٢٠١٧/٢٩٦، ريثما يتم السماح للاجئين الفلسطينيين بالتملك، من خلال:
 - أ- نقل الملكية للورثة.
 - ب- تسجيل عقود اللاجئين الفلسطينيين للذين كانوا اشترى عقاراً قبل صدور القانون ولم يتم تسجيله، واستثنائهم من قاعدة مرور مدة السنوات العشر.
 - ج- تسجيل ملكية زوجة الفلسطيني غير الفلسطينية.
- حسم موضوع وضع تعريف موحد للاجئين الفلسطينيين لدى الدوائر المختصة واعتبار الفئات الثلاث: المسجلون لدى وزارة الداخلية؛ والمسجلون لدى الأونروا؛ وفاقدو الأوراق الثبوتية، هم اللاجئين الفلسطينيين، بحيث لا يكون تمييز بينهم، ولا يعتبرون أجانب من نوع خاص.
- إنفاذاً لما جاء في وثيقة رؤية لبنانية موحدة لقضايا اللجوء الفلسطيني ضرورة أنسنة الإجراءات الأمنية حول المخيمات وعلى مداخلها، وتوحيد الجهة المرجعية اللبنانية المعنية في هذا المجال، وأن يتم التعامل بالموضوع الأمني بمعناه الشامل، أي الأمن الاجتماعي.

- بخصوص الحق في العمل، ضرورة السماح لأصحاب الكفاءات المهنية بالعمل بشكل قانوني لا سيما مهنة الطب والهندسة والصيدلة والمحاماة.. وفيما يتعلق بالقانون الصادر عام ٢٠١٠ فإنه لا بد من ملاحظة ما يلي:
 - أ- ضرورة إصدار مراسيم تطبيقية تنظم عملية تطبيق القانون رقم ٢٠١٠/١٢٩ وبما لا يترك مجالاً للتفسيرات المختلفة الخاصة بكل وزير.
 - ب- ضرورة معالجة موضوع المهن الحرّة، فاليد العاملة الفلسطينية في هذا المجال هي يد ماهرة ومنتجة ولا بد وأن تساهم مساهمة فعالة في الدورة الاقتصادية.

منظمة التحرير الفلسطينية

- ضرورة تفعيل المرجعية الفلسطينية السياسية في لبنان وتركيز دورها على متابعة قضايا وحقوق اللاجئين في لبنان مع الجهات اللبنانية ذات الصلة.
- ضرورة متابعة منظمة التحرير الفلسطينية تطبيق ما أوصت به لجنة الحوار اللبناني الفلسطيني وتنفيذ التوصيات التي خرجت بها الوثيقة، والتأثير على القوى المشاركة في وضع الوثيقة وكافة القوى السياسية اللبنانية كي تشرعن جميع حقوق اللاجئين الفلسطينيين ضمن قوانين واضحة ومفصلة تصدر عن مجلس النواب اللبناني.
- تنسيق الفعاليات والمبادرات لمواجهة التهديد بتقليص موازنة الأونروا.
- ضرورة قيام منظمة التحرير الفلسطينية في لبنان باطلاع البعثات الأجنبية على تبعات وخطورة قرار ترامب الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل وخطورة تعليق تمويل الأونروا على اللاجئين في لبنان والشتات.
- أن تعمل على تطوير مستشفيات الهلال الأحمر الفلسطيني من حيث التجهيزات والتقنيات الحديثة، والعمل على إلحاقها بوزارة الصحة اللبنانية وتحسين ظروف موظفيها.
- متابعة ملف مخيم نهر البارد مع الأونروا على نحو دقيق، بما يكفل استثمار الموارد المتاحة القليلة بشكل حكيم يضمن حقوق سكان المخيم لا سيما حقهم بالإعمار.
- دعم صندوق الطالب الفلسطيني مالياً وسياسياً ليستمر في تقديم خدماته للطلاب الفلسطينيين في لبنان، بالتوازي مع بقية المؤسسات والصناديق الداعمة.